بحوث مستقبلية (١٥) ٢٠٠٦
ص ص [١١٩-١٥٤]

# الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية(*)
# لبلدان عربية مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٢

د. هاشم محمد العركوب(١)
عدي سالم علي الطائي(٢)

**الملخص**

تقدم هذه الدراسة توضيحاً لمفهوم واسع للنفقات التحويلية ، من خلال تسليط الضوء على أشكالها الداخلية منها والخارجية ، وكذلك علاقة النفقات التحويلية بسياسات التكييف الهيكلي ، فضلاً عن الغرض الأساس للدولة في تقديم هذا النوع من الإنفاق . كما قامت الدراسة بالتعرف على حجم النفقات التحويلية وكل بند من بنودها في تسع بلدان عربية وهي (الأردن ، عُمان ، اليمن ، البحرين ، الكويت ، مصر ، تونس ، المغرب ، العراق) خلال المدة الزمنية (١٩٨٠-٢٠٠٢) والتي تمّ تقسيمها إلى خمس فترات وذلك للوقوف على أهم التطورات التي حدثت فيها خلال تلك الفترة . فضلاً عن ذلك سعت الدراسة إلى توضيح وتفسير لمسارات النفقات التحويلية والإطلاع على التغيرات التي رافقتها وكل بند من بنودها ، ومحاولة تفسير أسباب تلك التغيرات التي كان لها التأثير المباشر في اتجاه النفقات التحويلية مثل برامج التخصيص أو الحروب أو الأزمات الاقتصادية ، فضلاً عن الأوضاع المالية للموازنات والعوامل الديمغرافية. وتم إثبات الفرضيات التي تبنتها الدراسة وهي أن برامج الدعم التي تقدمها الدولة تزداد بمرور الوقت ، وتنخفض عند تطبيق برامج التخصيص ، كما أثبتت الدراسة أن لمدفوعات الفائدة دوراً في زيادة النفقات التحويلية في البلدان غير النفطية.

## *Abstract*

This study explains widely the transfer expenses, through shedding light on its internal and external form and the relationship of transfer expenses with

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة "الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)".

(١) أستاذ مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

(٢) مدرس مساعد، المعهد الفني، الموصل.

تاريخ الاستـــلام: ٢٠٠٥/٨/٩
تاريخ قبول النشر: ٢٠٠٥/١١/٢٣

the structural adaptation of the government expenses polices, the basic purpose of the state in providing this kind of expenses. The study shows the amount of transfer expenses, and each term its contents in nine Arabic countries, Jordan, Oman, Yemen, Bahrain, Kuwait, Egypt, Tunisia, Morocco, Iraq, for the period (1980-2002). The period is divided into five sub-periods in order to capture the most important development occurred during the mentioned periods. However, the study explains and interprets the trends of transfer expenses, and follows up the accompanied changes in each term of its terms. It also tries to interpret the reasons behind those changes, which show direct influence upon the trend of transfer expenses such as allotting programs demographic, factors wars, and economic crises. The hypothesis of the study proves that the state supportive programs increase gradually with time. While they decrease when allotting programs are applied. The study also proves that interest payments play an active role in increasing the transfer expenditure in non-oil countries.

**المقدمة**

أشارت الأدبيات الاقتصادية والمالية إلى مصطلح النفقات التحويلية بعدّه أحد أشكال الإنفاق الحكومي التي تعكس أهمية دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها ، ومع تزايد معدلات الإنفاق الحكومي أخذ جانب النفقات التحويلية أهمية كبيرة بالنسبة للدولة ، لكونها أحد أسباب التزايد بحكم التطورات الاقتصادية والاجتماعية فيها ، وكذلك شعورها بحاجة أفرادها لمثل هذه النفقات والذي يعدّ الاستغناء عنها أحدى الأسباب المؤدية إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ومراعاة لمتطلبات المنهج العلمي ، فقد تمّ توضيح مفهوم النفقات التحويلية ، وتمّ إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن النفقات التحويلية وأشكالها الداخلية والخارجية .

وانصرف جزء من البحث إلى معرفة الأهمية النسبية لحجم النفقات التحويلية ومساراتها خلال مدة الدراسة في البلدان عينة البحث والتي تمّ اختيارها على أساس توافر البيانات . فضلاً عن ذلك ، كان للدراسة إسهامات بسيطة في توضيح التغيرات التي صاحبت النفقات التحويلية والسعي لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن واقع مثل هذه النفقات والمتغيرات التي تحكمها .

ولبيان العلاقة بين النفقات التحويلية والزمن فقد اعتمد البحث علاقة النفقات التحويلية (برامج الدعم) بالزمن وتوضيح هذه العلاقة في الدول عينة البحث ، فضلاً عن ذلك

سعى البحث إلى اختبار دور مدفوعات الفائدة في النفقات التحويلية والتي اختلف دورها تبعاً لحجمها في البلدان النفطية عنها في البلدان غير النفطية .

## منهجية البحث

### أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من المكانة الحيوية التي تحتلها النفقات التحويلية في موازنات بلدان العالم ومنها العربية وميزانية الأسرة محدودة الدخل ، وكيف أنها تمثل أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها ، وهذا ما يحدد طبيعتها واتجاهاتها وآثارها التوزيعية . ومن هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية في البلدان العربية في الاتجاه الذي يخدم دراسة موضوع النفقات العامة بعامة والنفقات التحويلية بخاصة، وفي المساعدة على تفسير بعض الظواهر وتوضيحها والمتغيرات التي تعرضت لها النفقات التحويلية في البلدان عينة الدراسة .

### مشكلة البحث

واجهت البلدان العربية ومن ضمنها البلدان عينة الدراسة تغيرات كبيرة في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، وهذه التغيرات ناجمة في الأساس عن الحلول المقترحة على البلدان العربية ، ومنها محاولة تحجيم دور القطاع الحكومي وحجمه في النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق برامج التخصيص ، وقد يكون مرد هذه التغيرات التقلبات السياسية من حروب وأزمات واجهتها بعض بلدان العينة ، وإذا ما تمكن أي بلد عربي من مواجهة هذه التغيرات من حروب وأزمات فإن هناك تزايداً طبيعياً بمرور الزمن في حجم النفقات العامة ومنها التحويلية بحكم التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه التغيرات في مجملها كان لها الأثر البالغ في تغيير مستويات النفقات التحويلية من حيث الحجم والاتجاه ، كما أن التباين في حجم الموارد المالية للبلدان العربية قد ترك أثراً واضحاً في وضع الموازنة العامة والتي تؤدي بالنتيجة إلى التأثير على حجم النفقات التحويلية .

### فرضية البحث

١. شهدت النفقات التحويلية (برامج الدعم) اتجاهاً مستمراً نحو التزايد ولكن تبدلت هيكليتها مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي .

٢. تعدّ زيادة مدفوعات الفائدة في البلدان غير النفطية أحدى الأسباب الرئيسة المؤدية إلى زيادة النفقات التحويلية فيها.

**هدف البحث**

يهدف البحث إلى ما يأتي :

١. استعراض الإطار النظري والمفاهيمي للنفقات التحويلية وتقسيماتها المختلفة الذي غاب عن كثير من الدراسات ، وكيف أنها عملت أداة للسياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق غايتها الأساسية وهي إعادة توزيع الدخل وحل عدد من المشاكل الاقتصادية .

٢. تسليط الضوء على واقع النفقات التحويلية في موازنات البلدان العربية عينة الدراسة ، من خلال توضيح التغيرات وأسبابها التي طرأت على هذه النفقات وتحديد هيكليتها والاعتبارات التي تحكمها .

**عينة البحث**

اعتمدت الدراسة عدداً من البلدان العربية النفطية وغير النفطية كعينة معبرة لحالة البلدان العربية، ومناقشة اتجاهات النفقات التحويلية ، وهذه الدول هي : (الأردن، عُمان، اليمن، الكويت، البحرين، مصر، تونس، المغرب، العراق) .

**منهج البحث**

اعتمد البحث منهج التحليل المقارن كأسلوباً لإثبات فرضيات البحث والوصول إلى هدفه.

## ١. الإطار النظري للنفقات التحويلية

### ١-١ مفهوم النفقات التحويلية وفئاتها

**أولاً. مفهوم النفقات التحويلية**

احتلت دراسة النفقات التحويلية العامة مركزاً أساسياً في الدراسات المالية بسبب أنها قد تطورت بمستوى التطور نفسه الذي مرّ به الفكر المالي والسياسة المالية (الجنابي ، ١٩٩٠، ٥٥) . ومنذ الحرب العالمية الثانية والسنوات اللاحقة شهد الإنفاق الحكومي تزايداً كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (Sharp & Dlson, 1978, 15) ، والإنفاق المتزايد على النفقات التحويلية كان هو العامل الرئيس الكامن وراء الزيادة في الإنفاق الحكومي في النصف الأخير من القرن الماضي (http://wuecon,wustl.edu) .

ويقصد بالنفقات التحويلية تلك النفقات النقدية أو العينية (القدو ، ١٩٩٩، ١٩) والتي لا تتطلب تقديم أي سلع أو خدمات لقاء ما إلى الدولة (Begg & et. al., 2000, 337) ، وإنما تقوم بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تملك دخولاً كبيرة إلى أخرى محدودة الدخل . إذ تكتفي هذه النفقات بتحويل القوة الشرائية بين الشرائح الاجتماعية مع الاحتفاظ بمجموع الدخل ثابتاً ، إذ تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل (الجنابي ، ١٩٩٠، ٦٧) .

كما تمثل هذه النفقات ضرائب سالبة بعدّها نفقات من قبل الحكومة إلى الأفراد بدلاً من المدفوعات من قبل الأفراد إلى الحكومة (Hyman, 1997, 477) .

وتعدّ النفقات التحويلية ذات أهمية ، إذ إنها تؤثر في كل من دخل الأفراد وسلوكهم للاستهلاك والادخار (Sulliram & Sheffrin, 1998, 106) .

ويفسر ارتفاع حجم النفقات التحويلية وارتفاع نسبتها إلى النفقات العامة بأسباب عديدة ، أهمها (الخطيب وشامية ، ٢٠٠٣، ١٢٠) :

- زيادة الأخذ بنظام التأمينات الاجتماعية .
- ازدياد الإعانات الاجتماعية وإعانات تحسين مستوى المعيشة .
- ازدياد اللجوء إلى القروض العامة وبالتالي زيادة نفقات خدمتها .
- زيادة الأزمات الاقتصادية وانتشار البطالة .

## ثانياً. فئات النفقات التحويلية

تختلف النفقات فيما إذا كانت دولية أو داخلية (الجنابي ، ١٩٩٠ ، ٦٥) والتي تكون إما نقدية أو عينية (Schwartz & Clements, 1999, 141) :

### *النفقات التحويلية الداخلية*

وهي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في موازنتها العامة وتوجه لأغراض معينة (الجنابي ، ١٩٩٠ ، ٢٥) ، ويمكن تقسيمها إلى :

### ١. النفقات التحويلية الاجتماعية

وتتمثل في المبالغ التي تدفع بقصد تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية وخاصة حالة تحسين المستوى الاجتماعي وتحقيق قدر معين من التوازن بين الشرائح الاجتماعية المختلفة (العلي وكداوي ، ١٩٨٩، ١٢٣) .

وأبرز ما تقوم به الدولة لتحقيق هذا الهدف هو الإنفاق على الضمان الاجتماعي الذي هو نوع من النفقات التحويلية وليس نفقات على شراء السلع والخدمات (Baumol & Blinder, 1979, 182) وذلك لأنه لا يدفع لقاء سلعة أو خدمة حالياً (Mankiw, 2004, 506) .

وينبثق عن الضمان الاجتماعي نظامان (لطفي ، ١٩٩٤، ١٢٤) :

آ. نظام التأمينات الاجتماعية .

ب. نظام المساعدات العامة أو الاجتماعية .

**آ. نظام التأمينات الاجتماعية**

وهي وسيلة إلزامية تعتمد عليها الدولة لتحقيق الضمان الاجتماعي في مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي ينص عليها قانون التأمين الاجتماعي على تأمين الأفراد في مواجهتها من جهة ، وأهداف السياسة الاقتصادية من جهة أخرى (العلي ، ١٩٨١، ١١) .

وتغطي الدولة من خلال هذا النظام عدداً من المخاطر أهمها :

**- التقاعد**

هو مكافأة مؤجلة عن خدمات ماضية ، ويعد استمراراً للراتب بعد تخفيضه ، أو هو المبلغ الذي يستمر دفعه بصفة منتظمة (عادةً شهرياً) إلى الموظف بعد تركه الخدمة ، أو إلى أسرته بعد وفاته على وفق الشروط القانونية (العمري ، ١٩٨٦، ٣٦) .

**- تعويضات البطالة**

وتشكل المبالغ التي تدفع للعاطلين عن العمل (عبدالرحمن وعريقات ، ١٩٩٩، ١٧٧) وعلى الرغم من أن هذه التعويضات تقلل رغبة الأفراد العاطلين في البحث عن وظيفة ذلك لأنه بحصول الفرد على وظيفة يفقد تعويض البطالة (Shower, 1994, 65) . فيجب أن لا نستنتج بالضرورة أن هذه السياسة سياسة غير جيدة ، إذ إن هذه التعويضات قد حققت هدفها الأساس في تأكيد حالة عدم تخفيض الدخل التي يواجهها العمال (Mankiw, 2004, 609) .

**- التأمين الاجتماعي ضد المرض**

يضمن هذا التأمين تقديم الخدمات العلاجية للمستفيدين منه عند تعرضهم لأمراض ليس لها علاقة بعملهم أو مهنتهم ، ويعدّ هذا التأمين من أهم ركائز الضمان الاجتماعي (الأسكوا ، ٢٠٠٣، ١٧) .

**ب. نظام المساعدات العامة أو الاجتماعية**

ويراد به معالجة مشكلة الفقر بين طبقة من المواطنين انقطعت موارد دخلهم بحيث لم يستطيعوا إعالة أنفسهم ، ويتعين على الدولة في هذه الحالة تقديم المساعدة والعون لهم (لطفي ، ١٩٩٤ ، ١٢٥) . إذ تقوم الحكومة بتقديم هذه المساعدات إلى الذين يكونون عاجزين عن تحصيل الدخل بسبب العوق الدائم ، أو التقدم في السن ، أو فاقدي البصر ، فضلاً عن الأسر التي ليس لها أب بسبب الوفاة أو العجز أو الطلاق أو التخلي (Mcconnell & Brue, 1996, 411) .

**- إعانات اجتماعية أخرى .**

فضلاً عن الإنفاق على الضمان الاجتماعي هناك أشكال أخرى للنفقات التحويلية الاجتماعية تتمثل بـ :

**- إعانات الأغذية .**

تعدّ إعانات الأغذية المقدمة في الكثير من البلدان ذات أهمية كبيرة من الناحية السياسية والاجتماعية (Schneider, 1985, 289) . إذ تنفق العوائل جزءاً كبيراً من دخولها على الغذاء ، وهناك أشكال مختلفة لدعم الأغذية منها : دعم أسعار الأغذية بشكل عام ، الحصص الغذائية ، القائمة الغذائية ، سياسة توزيع الأغذية (World Bank, 1990, 92) .

**- دعم الإسكان**

تقدم الحكومة هذا الشكل من الدعم على شكل مساعدة لإنشاء إسكان عام من خلال إنشاء مشاريع إسكان كبيرة تملكها وتديرها الحكومة (Schiller, 2003, 419) ، كما يمكن للحكومة أن تقدم مساعدة السكن في شكل إعانات بدل إيجار أو أموال لتشييد مساكن للعوائل منخفضة الدخل (Mcconnell & Brue, 1996, ) أو تقديم أراضي مجانياً أو بأسعار رمزية أو تقديم دعم مالي مباشر وقروض إسكان بأسعار فائدة منخفضة ، وأحياناً أخرى بدون فائدة (حبش ، ٢٠٠٣، ٣٥) .

**- دعم الصحة والتعليم**

توزع هذه الخدمات على المستفيدين منها بالمجان أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها (الخطيب وشامية ، ٢٠٠٣، ١٠٦) ، فبالنسبة للتعليم يمكن للحكومة أن تقدم التعليم الأساس مجاني أو تمنح زمالات دراسية مجانية للطبقات ذات الدخل المنخفض (Mithani, 1998, 240).

أما بالنسبة للصحة فإن الدولة تعمل على توفير الصحة الأولية في المجتمع بتكاليف قليلة (الدعمة ، ٢٠٠٢، ١١٤) .

**٢. النفقات التحويلية الاقتصادية**

يكون الدافع الرئيس لتكبد الدولة هذه النفقات هو تحقيق غايات اقتصادية تفرضها المصلحة العامة (العلي وكداوي ، ١٩٨٩ ، ١٣٤) . وتمنح الحكومة هذا النوع من النفقات إما إلى المستهلكين أو إلى المنتجين ، إذ تعمل هذه الإعانات على (Schwartz & Clements, 1999, 120) :

١. السماح للمستهلكين بشراء سلع وخدمات وبأسعار أدنى من تلك المعروفة في السوق .
٢. رفع دخول المنتجين بأكثر من تلك التي سيتم الحصول عليها من دون هذا التدخل .

وتتخذ هذه النفقات أشكالاً متعددة أهمها :

- **دعم الأسعار** : تعدّ هذه الآلية موجهة لحماية المستهلكين والمنتجين (الأسكوا ، ٢٠٠٣، ٣١) ، فقد تدفع الدولة مبالغ إلى بعض المنتجين عندما تقوم بتحديد أسعار منتجاتهم بأقل من كلفة الإنتاج، ويظهر ذلك في المنتجات الضرورية لأفراد المجتمع كالخبز مثلاً ، أو تحدد الدولة سعره دون التكلفة ، بقصد تمكين المستهلكين من الحصول عليه دون تحمل كلفة مادية كبيرة (العلي وكداوي ، ١٩٨٩ ، ١٢٤) .
- **دعم الأسعار الزراعية** : تقوم الدولة بدعم قطاعها الزراعي بهدف تأمين الغذاء وتوفيرها داخل السوق المحلي وتحسين دخول المزارعين (www.alsabaah.com) . وهناك أساليب متعددة لدعم الأسعار الزراعية أبزرها : دعم أسعار الناتج النهائي ، دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي (العناد وفرحان ، ١٩٩٠ ، ٦٨).

**٣. النفقات التحويلية المالية**

وتتمثل في المبالغ التي تخرج من الذمة المالية للدولة لخدمة الدين العام واستهلاكه، وآية ذلك أن الدولة في حالة عدم كفاية مواردها المالية والتجائها إلى القروض العامة فإنها ملزمة بتسديد فوائد هذه القروض إلى المكتتبين بها ، وهذه الفوائد في حقيقتها نقل لمبالغ من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات ، وتعدّ هذه المبالغ نفقة تحويلية بسبب عدم حصول الدولة على أي مقابل وفي وقت الدفع (العلي وكداوي ، ١٩٨٩ ، ١٢٣) .

***النفقات التحويلية الدولية***

وهي الإعانات التي تدفعها دولة معينة إلى أخرى ، أي إن الدولة الأولى تقوم بدفع هذه الإعانات ، إذا وجد لديها فائض إلى دولة أخرى بسبب مشاركة الأخيرة لها في الاتجاه

السياسي (الجنابي ، ١٩٩٩ ، ٢٥) . وكذلك القروض التي تقدمها الدول إلى دول صديقة لتمكينها من تنمية اقتصادياتها أو القيام بمهمة لتحقيق صالح مشترك ، وكذلك ما تنفقه الحكومة من أجل تنشيط حركة التبادل التجاري مع العالم الخارجي (فوزي ، ١٩٧٢ ، ٧٧) .

**ثالثاً. النفقات التحويلية في ظل سياسات التكييف الهيكلي**

قامت أغلب البلدان العربية بإعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة عند نهاية السبعينات ، وفي الثمانينات بدأ الاتجاه العام للدور الاقتصادي بالميل نحو اللا مركزية وتفعيل حركة القطاع الخاص (سالم ، ٢٠٠٢ ، ٢٧١) . ونتيجة لتنفيذ البلدان النامية ومنها العربية لبرامج التثبيت في الثمانينات ازداد تركيز الاهتمام على آثار سياسات الاقتصاد الكلي على توزيع الدخل وأثرها على الفقراء ، فمثل هذه السياسات لا تؤثر فحسب على النشاط الاقتصادي ، بل قد يكون لها أثر كذلك في توزيع الدخل (بليجر وجويدبرو ، ١٩٨٨، ٦) إذ يتحمل الفقراء النتائج السلبية والأثر الضار لبرامج التصحيح وإعادة الهيكلة التي طرحها صندوق النقد الدولي ، ولا ينكر هذا الأمر بعض خبراء الصندوق ، إذ إن هذه النتيجة لا تمثل مشكلة في رأي هؤلاء الخبراء والتي تمثل عنصراً من عناصر الحل ، فالخفض الكبير في الإنفاق العام يؤدي إلى هبوط معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الدخول في فترة الركود ، وهذا ينتج عن نقص الإنتاج وزيادة البطالة وتدهور مستوى المعيشة ، وهذه النتيجة لا تمثل مشكلة في رأي خبراء الصندوق ويعتقدون أنها تمثل عنصراً من عناصر الحل ، وبذلك لا ينكر بعض خبراء الصندوق أن الذي يتحمل النتائج السلبية والأثر الضار لتطبيق وصفة الصندوق هم الفقراء فيزداد الفقراء فقراً وتزداد ثروة الأغنياء (العبدالله ، ١٩٩٩، ٤١) .

**٢-١ الأهمية النسبية للنفقات التحويلية وهيكليتها في البلدان العربية المختارة**

**أولاً. الأهمية النسبية النفقات التحويلية**

تمارس النفقات التحويلية دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي للدولة بعدّها أداة من أدوات السياسة المالية تستهدف الدولة من خلالها تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. وعليه ، فإن ارتفاع أو انخفاض مثل هذه النفقات ينبع غالباً من فلسفة الدولة الاقتصادية .

ويمكن التعرف على حجم هذه النفقات من خلال مؤشري :

- مساهمة النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق العام .
- مساهمة بنود النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق العام .

وكما موضح في الجدول (١) أدناه .

**الجدول (١) : الأهمية النسبية لبنود النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق في البلدان العربية**

**عينة الدراسة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)  نسبة مئوية (٪)**

| الدولة | السنة / متوسط السنوات | الضمان الاجتماعي إلى إجمالي الإنفاق | دعم الإسكان إلى إجمالي الإنفاق | مدفوعات الفائدة إلى إجمالي الإنفاق | الإعانات وتحويلات جارية اخرى إلى إجمالي الإنفاق | النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | ٨٠-٨٥ | ٨.٣ | ٥.٧ | ٥.٦ | ٢٧.٨ | ٤٧.٤ |
| | ٨٦-٩٠ | ١٣ | ٤.٦ | ٩ | ٣٣.٢ | ٥٩.٨ |
| | ٩١-٩٥ | ١٤.٩ | ٥.٧ | ١٠.٣ | ٣١.١ | ٦٢ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ١٥.٧ | ٤.٧ | ١١.٦ | ٢٨.٣ | ٦٠.٣ |
| | ٠١-٠٢ | ٢٣.٧ | ٦.٢ | ١١.٦ | ٢٦.٩ | ٦٨.٤ |
| المغرب | ٨٠-٨٥ | ٥.٤ | ١ | ١١ | ١٤.٦ | ٣٢ |
| | ٨٦-٩٠ | ٦.١ | ٠.٥ | ١٧.٤ | ١٠.٣ | ٣٤.٣ |
| | ٩١-٩٥ | ٦.٣ | ٠.٦ | ١٨ | ١٠.٨ | ٣٥.٧ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٩ | ٠.٤ | ١٦.٤ | ١٥.٢ | ٤١ |
| | ٠١-٠٢ | ١٠.٦ | ٠.٥ | ١٩.٧ | ١٧.٥ | ٤٨.٣ |

| العراق | السنوات | دعم الأسعار إلى إجمالي الإنفاق | الإعانات إلى إجمالي الإنفاق | النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق |
|---|---|---|---|---|
| | ٨٠-٨٥ | ٢.٦ | ٤.١ | ٢٣.٢ |
| | ٨٦-٩٠ | ٢.٥ | ٣.٥ | ٢٨.٤ |
| | ٩١-٩٥ | ٣٠.٧ | -- | ٥٠.٣ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ١٩.١ | ٢١.٨ | ٥٠.٣ |
| | ٠١-٠٢ | ١.٧ | ٨.١ | ٣٥.٧ |

| الكويت | السنوات | إعانات الأسر إلى إجمالي الإنفاق | تحويلات جارية محلية إلى إجمالي الإنفاق | تحويلات جارية خارجية إلى إجمالي الإنفاق | النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٨٠-٨٥ | ٢.٤ | ٩,٩ | ٧.٤ | ١٩.٧ |
| | ٨٦-٩٠ | ٠.٨ | ٢١.٣ | ٣.٥ | ٢٥.٦ |
| | ٩١-٩٥ | ٠.٩ | ٣٣ | ٨.٦ | ٤٢.٥ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ١ | ٢٤.٨ | ٢ | ٢٧.٨ |
| | ٠١-٠٢ | ١ | ٢٤ | ١.٨ | ٢٦.٨ |

| | السنة / متوسط السنوات | الضمان الاجتماعي إلى إجمالي الإنفاق | دعم الإسكان إلى إجمالي الإنفاق | مدفوعات الفائدة إلى إجمالي الإنفاق | الإعانات وتحويلات جارية أخرى إلى إجمالي الإنفاق | النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | ٨٠-٨٥ | ١١.٨ | ٠.٩ | ٤.٨ | ١٦ | ٣٣.٥ |
| | ٨٦-٩٠ | ٩,٩ | ١.٩ | ١٢.٩ | ٩ | ٣٣.٧ |
| | ٩١-٩٥ | ١٥ | ١.٥ | ١٧.٥ | ١٠.٥ | ٤٤.٥ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ١٥.٩ | ٢ | ١٤ | ٨.٦ | ٤٠.٥ |
| | ٠١-٠٢ | ٩,٩ | ٢,٢ | ٩.٢ | ٦.٢ | ٢٧.٥ |
| عُمان | ٨٠-٨٥ | -- | ١.٧ | ٢.١ | ٣.٨ | ٧.٦ |
| | ٨٦-٩٠ | -- | ٤.٢ | ٥.٨ | ٥.٨ | ١٥.٨ |
| | ٩١-٩٥ | ٣.٤ | ٧.٤ | ٤.٩ | ٥.٨ | ٢١.٥ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٣.٥ | ٤.٣ | ٤.٥ | ٢.٦ | ١٤.٩ |
| | ٠١-٠٢ | ٣.٢ | ٣.٦ | ٢.٨ | ٢.٤ | ١٢ |
| اليمن | ٨٠-٨٥ | -- | -- | ٠.٧ | ٦.٩ | ٧.٦ |
| | ٨٦-٩٠ | -- | -- | ٣ | ٥.٧ | ٨.٧ |
| | ٩١-٩٥ | ١.٢ | ٥ | ١١.٥ | ٧.٨ | ٢٥.٥ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٠.٦ | ٥ | ٨.٣ | ٢٦.٧ | ٤٠.٦ |
| | ٠١-٠٢ | ٠.٤ | ٤.٣ | ٦.١ | ٢١.٤ | ٣٢.٢ |
| البحرين | ٨٠-٨٥ | ١.٩ | ٩.٥ | ٠.٦ | ٤.٧ | ١٦.٧ |
| | ٨٦-٩٠ | ٢.٣ | ٤.٨ | ٢.٦ | ٦.٧ | ١٦.٤ |
| | ٩١-٩٥ | ٢.٨ | ٢.١ | ٢.٥ | ١٠.١ | ١٧.٥ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٤.٢ | ٢.٥ | ٤ | ٩.٢ | ١٩.٩ |
| | ٠١-٠٢ | ٣ | ٣.٨ | ٥.٢ | ٦.٤ | ١٨.٤ |
| مصر | ٨٠-٨٥ | ١١.٩ | ٣ | ٧.١ | ٣٦.٧ | ٥٨.٧ |
| | ٨٦-٩٠ | ١٢.٤ | ٦ | ٢١ | ٢٣.٥ | ٦٢.٩ |
| | ٩١-٩٥ | ١١.٣ | ٥,٥ | ٢٥.٣ | ١٤ | ٥٦.١ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ١.٣ | ٤.٨ | ١٩.١ | ٩.٥ | ٣٤.٧ |
| | ٠١-٠٢ | ٠.٩ | ٤.٥ | ٢٢.٣ | ٨.٤ | ٣٦.١ |

**المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على :**


- IMF, 1987, 1993, 1998, 2003, Government Finance Statistics, Year Book, New York.
- World Bank, 2002, on Web site: http:// publication. World bank, org/WDI/Indicators.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠١ آ ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد ٢١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك .
- البنك المركزي العماني ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ بيانات منشورة على موقع البنك على العنوان : http:// www.cbo.oman.org
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠١ آ ، ٢٠٠٣ ج ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد ٢١ ، ٢٢ ، الأمم المتحدة / نيويورك .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، البحرين ، بيانات منشورة على موقع الوزارة على الإنترنت على العنوان الآتي : http://www.mofne.gov.bh/index.asf
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، ١٩٩٧ ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧، أبو ظبي، الإمارات .
- البنك المركزي المغربي ، ٢٠٠٢ ، التقرير السنوي للسنة المالية ٢٠٠٢ .
- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، قسم البحوث والإحصاء .
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الحسابات الختامية .
- البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٣ ، المجموعة الإحصائية ١٩٩١-٢٠٠٣ ، عدد خاص .

ففي الأردن بلغت الأهمية النسبية للنفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق (٣٣.٥٪) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) ثم ارتفعت قليلاً وعاودت الانخفاض إلى أن استقرت بنسبة (٢٧,٥٪) خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) نتيجة لانخفاض أغلب بنود النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق ، انطلاقاً من قيام الحكومة الأردنية بتطبيق برنامج التصحيح . أما في عُمان بلغت نسبة النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق (٧.٦٪) للفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) ثم ارتفعت في الفترات التالية إلى أن وصلت في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) إلى (١٢٪) . أما في اليمن بلغت ذات المؤشر ما يعادل (٧.٦٪) في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) ثم ارتفعت في الفترات اللاحقة إلى أن وصلت إلى (٣٢.٢٪) في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) وجاء هذا الارتفاع من أجل تخفيف حدة الآثار الاجتماعية المترتبة على تخفيض الدعم (الاسكوا ، ١٩٩٧ ، ٩٧) . وفي البحرين كان هناك ثبات نسبي في نسبة النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق ، إذ انحصرت النسبة بين (١٦.٤٪-١٩.٩٪) أما في مصر فقد شهدت النفقات التحويلية انخفاضاً نسبياً ، إذ كانت في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) بنسبة (٥٨.٧٪) وفي الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) وصلت إلى (٣٦.١٪) وجاء هذا الانخفاض نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر الذي من خطواته تقليص

الدعم عن كثير من السلع والخدمات (ضو والعماش ، ١٩٩٦، ١٣٨) . وفي تونس بلغت الأهمية النسبية للنفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق (٤٧,٤٪) في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) ثم ارتفعت إلى أن وصلت إلى (٦٨.٤٪) في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) وجاء ارتفاع نتيجة قيام الحكومة التونسية بزيادة الدعم بسبب ازدياد ظاهرة الفقر نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (بن جرادي وقصيور ، ١٩٩٦ ، ١٠٨) . أما في المغرب فقد شهدت النفقات التحويلية زيادة أيضاً فقد كانت في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) (٣٢٪) ثم ارتفعت لتصل إلى (٤٨.٣٪) في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) ، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة التحويلات إلى القطاعات ذات الأولوية في المغرب القطاعات الاجتماعية الزراعة ، الماء والكهرباء (حجوي، ٢٠٠١ ، ٢١٥) . أما في العراق فقد ارتفعت نسبة النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) إلى (٣٥.٧٪) بعد أن كانت في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) ما يعادل (٢٣.٢٪) وسبب الارتفاع هو محاولة الحكومة للحد من آثار التضخم على مستويات المعيشة للأفراد نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض في عام ١٩٩٠ (يونس ، ٢٠٠١ ، ٤٦) . أما في الكويت فقد ارتفعت النفقات التحويلية فبعد أن كانت في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) بنسبة (١٩.٧٪) وصلت إلى (٢٦.٨٪) في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) وذلك بسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لحرب الخليج ١٩٩٠ (الفارس ، ٢٠٠١أ ، ٥٠) وكان الاتجاه العام لبنود النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق خلال مدة الدراسة كما يأتي :

- كان هناك ثبات نسبي خلال مدة الدراسة في الأهمية النسبية للضمان الاجتماعي إلى إجمالي الإنفاق في الأردن واليمن والبحرين وشهد الضمان الاجتماعي انخفاضاً كبيراً في مصر ، أما في تونس والمغرب فقد شهد الضمان الاجتماعي ارتفاعاً إلى ثلاثة أضعاف في تونس وإلى الضعف في المغرب .
- أما الأهمية النسبية لدعم الإسكان فكانت ثابتة تقريباً في اليمن وتونس والمغرب ، وكان هناك انخفاض في البحرين أما في الأردن وعمان ومصر شهدت ارتفاعاً في الإسكان خلال مدة الدراسة .
- أما بالنسبة لمدفوعات الفائدة فقد شهدت اغلب الدول ارتفاعاً فيها وهي الأردن والبحرين ومصر وتونس والمغرب أما في عمان فكان هناك ثبات فيها خلال مدة الدراسة.
- أما الإعانات والتحويلات فقد شهدت ثباتاً نسبياً في تونس والبحرين ، وقد انخفضت في كل من الأردن وعمان ومصر بسبب تطبيق برامج الإصلاح ، أما الدول التي شهدت

ارتفاعاً فكانت اليمن والمغرب بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي ولدتها برامج الإصلاح .

- أما الأهمية النسبية للإنفاق التحويلي إلى إجمالي الإنفاق فقد انخفضت هذه الأهمية خلال مدة الدراسة في الأردن ومصر وشهدت البحرين ثباتاً نسبياً وكان هناك ارتفاع في كل من عمان واليمن وتونس والمغرب والعراق والكويت .

## ثانياً. هيكل الإنفاق التحويلي

تباينت اتجاهات النفقات التحويلية في البلدان العربية (عينة الدراسة) وذلك حسب نظرة الحكومة إلى الاقتصاد ، وحاجة السكان إلى تلك النفقات ، فضلاً عن وجود متغيرات داخلية في الاقتصاد المحلي ومتغيرات خارجية مرتبطة بالاقتصاد العالمي ، وهذه العوامل في مجملها من شأنها أن تحدد مسار هذه النفقات في واحد من بنودها دون أخر .

والجدول (٢) يوضح هيكل النفقات التحويلية في الدول عينة الدراسة من خلال نسبة بنود النفقات التحويلية إلى مجموعها . ففي الأردن شهد الضمان الاجتماعي ثباتاً نسبياً فبلغ نسبة (٣٤.٥٪) من النفقات التحويلية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) أما دعم الإسكان فقد شهد ارتفاعاً من (٢.٨٪) للفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى (٨,٨٪) في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) ، أما مدفوعات الفائدة فقد شهدت ارتفاعاً خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) بلغ متوسطها (١٤.٥٪) وفي الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) أصبح متوسطها (٣٥.٢٪)

**الجدول (٢) : الأهمية النسبية لبنود النفقات التحويلية إلى مجموعها في البلدان عينة الدراسة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)**

| الدولة | السنة / متوسط السنوات | الضمان الاجتماعي إلى النفقات التحويلية | دعم الإسكان إلى النفقات التحويلية | مدفوعات الفائدة إلى النفقات التحويلية | الإعانات وتحويلات جارية أخرى إلى النفقات التحويلية |
|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | ٨٠-٨٥ | ٣٤.٥ | ٢.٨ | ١٤.٥ | ٤٨.٢ |
| | ٨٦-٩٠ | ٢٩.٤ | ٥.٦ | ٣٧.٨ | ٢٧.٢ |
| | ٩١-٩٥ | ٣٣.٦ | ٣.٤ | ٣٩.٢ | ٢٣.٨ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٣٩.٤ | ٤.٩ | ٣٤.٦ | ٢١.١ |
| | ٠١-٠٢ | ٣١.٥ | ٨,٨ | ٣٥.٢ | ٢٤.٥ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| عُمان | ٨٠-٨٥ | -- | ٢٤ | ٢٨.١ | ٤٧.٩ |
| | ٨٦-٩٠ | -- | ٢٣.٩ | ٣٩,٣ | ٣٦.٨ |
| | ٩١-٩٥ | ١٦ | ٣٤.١ | ٢٤ | ٢٥.٩ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٢٣.٢ | ٢٨.٨ | ٣٠.٩ | ١٧.١ |
| | ٠١-٠٢ | ٢٧.١ | ٢٩.٦ | ٢٣,٣ | ٢٠ |
| اليمن | ٨٠-٨٥ | -- | -- | ٨.٧ | ٩١.٣ |
| | ٨٦-٩٠ | -- | -- | ٢٩.٨ | ٧٠.٢ |
| | ٩١-٩٥ | ٤.٩ | ١٩.٥ | ٤٤.٨ | ٣٠.٨ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ١.٤ | ١٢.٦ | ٢٠.٨ | ٦٥.٢ |
| | ٠١-٠٢ | ١.٣ | ١٣.٣ | ١٨.٩ | ٦٦,٥ |
| البحرين | ٨٠-٨٥ | ١١.٦ | ٥٦.٦ | ٣.٤ | ٢٨.٤ |
| | ٨٦-٩٠ | ١٤.٢ | ٢٩.٨ | ١٥.٤ | ٤٠.٦ |
| | ٩١-٩٥ | ١٦.٤ | ١٢.٣ | ١٤.٢ | ٥٧.١ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٢١.٢ | ١٢.٥ | ١٩.٨ | ٤٦.٥ |
| | ٠١-٠٢ | ١٦.٨ | ٢١.٧ | ٢٨.٦ | ٣٢.٩ |
| مصر | ٨٠-٨٥ | ٢٠.٢ | ٥.٢ | ١٢.١ | ٦٢.٥ |
| | ٨٦-٩٠ | ٢٠.٢ | ٩.٦ | ٣٣.٥ | ٣٦.٧ |
| | ٩١-٩٥ | ٢٠.٥ | ٩.٨ | ٤٥.٥ | ٢٤.٢ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٤ | ١٣.٨ | ٥٤.٩ | ٢٧.٣ |
| | ٠١-٠٢ | ٢.٤ | ١٤.٦ | ٦١.٦ | ٢٣.٤ |
| تونس | ٨٠-٨٥ | ٣٧.٤ | ١١.٩ | ١١.٩ | ٥٨.٨ |
| | ٨٦-٩٠ | ٢١.٧ | ٧.٦ | ١٥.١ | ٥٥.٦ |
| | ٩١-٩٥ | ٢٤ | ٩.٢ | ١٦.٧ | ٥٠.١ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٢٥.٧ | ٧.٨ | ١٩.٣ | ٤٧.٢ |
| | ٠١-٠٢ | ٣٤.٦ | ٩.٢ | ١٦.٩ | ٣٩.٣ |
| المغرب | ٨٠-٨٥ | ١٦.٩ | ٣,٣ | ٣٣.٧ | ٤٦.١ |
| | ٨٦-٩٠ | ١٧.٧ | ١.٥ | ٥٠.٧ | ٣٠.١ |
| | ٩١-٩٥ | ١٧.٨ | ١.٥ | ٥٠.٦ | ٣٠.١ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٢٢.١ | ٠.٩ | ٤٠ | ٣٧ |
| | ٠١-٠٢ | ٢١.٩ | ١ | ٤١ | ٣٦.١ |

| | | دعم الأسعار إلى النفقات التحويلية | الإعانات إلى النفقات التحويلية |
|---|---|---|---|
| العراق | ٨٠-٨٥ | ١٠.٩ | ١٥.٨ |
| | ٨٦-٩٠ | ٩.٦ | ١٣.٢ |
| | ٩١-٩٥ | ٥٧.٧ | -- |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٤٠.٣ | ٤٠.٩ |
| | ٠١-٠٢ | ٥ | ٢٣.٥ |

| | | إعانات الأسر إلى النفقات التحويلية | تحويلات جارية محلية إلى النفقات التحويلية | تحويلات جارية خارجية إلى النفقات التحويلية |
|---|---|---|---|---|
| الكويت | ٨٠-٨٥ | ١١.٨ | ٤٦.٢ | ٤٢ |
| | ٨٦-٩٠ | ٢.٩ | ٨٢.٦ | ١٤.٣ |
| | ٩١-٩٥ | ٢,٢ | ٧٩.٤ | ٢٢.١ |
| | ٩٦-٢٠٠٠ | ٣.٦ | ٨٩.١ | ٧.٣ |
| | ٠١-٠٢ | ٣.٨ | ٨٩.٦ | ٦.٦ |

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر الجدول (١) .

أما الإعانات والتحويلات فقد شهدت انخفاضاً إلى النصف تقريباً وجاء هذا الانخفاض نتيجة للخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة في مجال تغيير أسلوب الدعم والتي تمثلت في استبدال نظام الكوبونات بالدعم النقدي المباشر ، في عام ١٩٩٧ ، فضلاً عن إلغاء دعم الخبز للأسر التي يتجاوز دخلها ٥٠٠ دينار شهرياً (البنك المركزي الأردني، ١٩٩٩ ، ٨٣) .

أما في عمان شهد الضمان الاجتماعي ارتفاعاً خلال مدة الدراسة ، أما دعم الإسكان ومدفوعات الفائدة فقد شهدت ثباتاً نسبياً خلال مدة الدراسة ، أما الإعانات والتحويلات فقد انخفضت من (٤٧.٩٪) في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى (٢٠٪) في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢)

وجاء هذا الارتفاع في الضمان الاجتماعي والانخفاض في الإعانات ضمن نهج الحكومة العمانية في زيادة نفقات بعض البنود المدنية وتخفيض بنود أخرى (البنك المركزي العماني ، ٢٠٠٢ ، ٤٠) وفي اليمن فكان هناك انخفاض في نسبة الضمان الاجتماعي ونسبة دعم الإسكان ونسبة الإعانات والتحويلات إجمالي النفقات التحويلية ، أما مدفوعات الفائدة فقد ارتفعت إلى

(٤٤.٨٪) لمتوسط الفترة (١٩٩١-١٩٩٥) بعد أن كانت تشكل نسبة (٨.٧٪) لمتوسط الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) ثم عادت وانخفضت إلى (١٨.٩٪) في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) .

أما في البحرين فقد شهدت مدفوعات الفائدة وكذلك الضمان الاجتماعي ارتفاعاً فشكل الضمان الاجتماعي في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) ما يعادل (١١.٦٪) وكان نصيب مدفوعات الفائدة (٣.٤٪) ثم ارتفع كلا البندين في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) إلى (١٦.٨٪) للضمان الاجتماعي (٢٨.٦٪) لمدفوعات الفائدة أما الإعانات والتحويلات فقد شهدت ثبات نسبي فيها أما دعم الإسكان فقد انخفضت إلى (٢١.٧٪) في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) بعد أن كان (٥٦.٦٪) في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) .

وفي مصر كان الانخفاض من نصيب الضمان الاجتماعي والإعانات والتحويلات الجارية الأخرى وجاء هذا الانخفاض نتيجة قيام الحكومة بتقليص الدعم عن الكثير من السلع، مثل الوقود والكهرباء والخبز وغيرها ، حيث شهدت هذه الفترة المرحلة الأولى من برامج الإصلاح في مصر (ضو والعماش ، ١٩٩٦ ، ١٣٨) ، أما دعم الإسكان ومدفوعات الفائدة فقد ارتفعت خلال مدة الدراسة ، وجاء الارتفاع في مدفوعات الفائدة نتيجة لارتفاع عبء المديونية لهذه الدولة (الأمانة العامة وآخرون ، ٢٠٠١ ، ١٥٧) .

وفي تونس فقد شهد الضمان الاجتماعي ومدفوعات الفائدة ارتفاعاً خلال مدة الدراسة، أما نسبة دعم الإسكان والإعانات والتحويلات إلى إجمالي النفقات التحويلية فقد شهدت انخفاضاً خلال مدة الدراسة .

وكان سبب زيادة دعم الإسكان قيام الحكومة التونسية بشراء الأراضي لبناء المساكن الاجتماعية لزيادة الدخل المحدود ، وتأهيل الأحياء الشعبية ، وإنشاء صندوق التضامن الوطني للأشخاص من الذين لا تشملهم البرامج والمشاريع العادلة للدولة (الاسكوا ، ٢٠٠٤ ، ٢٥) .

أما في المغرب فكذلك هو الحال فقد شهدت نسبة الضمان الاجتماعي ومدفوعات الفائدة ارتفاعاً فكانت على التوالي (١٦.٩٪) و (٣٣.٧٪) في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) وقد ارتفعت في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) إلى (٢١.٩٪) و (٤١٪) على التوالي أيضاً . أما دعم أسعار الإسكان والإعانات والتحويلات فقد شهدت انخفاضاً كنسبة من إجمالي النفقات التحويلية خلال مدة الدراسة .

أما في العراق فقد توفرت بعض بنود النفقات التحويلية والتي شهدت تذبذباً كبيراً نتيجة الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات ، إذ أدركت الدولة ما لأهمية هذا النوع من الإنفاق في المحافظة على مستويات المعيشة في المجتمع وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود من أجل حمايتهم من موجات التضخم ، وقد تعزز هذا الاهتمام خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وخاصة بعد فرض الحصار الاقتصادي على القطر . كخطوة لإفشال هذا الحصار (العامري ، ٢٠٠١ ، ١٠٤) . أما في الكويت فقد شهد بند إعانات الأسر والتحويلات الخارجية انخفاضاً خلال مدة الدراسة ، أما التحويلات الجارية المحلية فقد ارتفعت إلى (٨٩.٦٪) في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢) بعد أن كانت (٤٦.٢٪) في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) وجاء هذا الارتفاع لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لحرب الخليج ١٩٩٠ (الفارس ، ٢٠٠١أ ، ٥٠). وكان الاتجاه العام لبنود النفقات التحويلية إلى مجموعها في دول العينة خلال مدة الدراسة ككل كما يأتي :

- فبالنسبة للضمان الاجتماعي فقد شهد ثباتاً نسبياً في الأردن أما في عُمان والبحرين والمغرب فقد شهد ارتفاعاً وكان الانخفاض من نصيب اليمن ومصر .
- أما دعم الإسكان فقد شهد ثباتاً نسبياً في عمان وكان هناك ارتفاعاً في كل من الأردن ومصر ، وكان هناك انخفاضا في كل من اليمن والبحرين وتونس والمغرب .
- وكانت مدفوعات الفائدة قد شهدت ارتفاعاً في اغلب دول العينة خلال مدة الدراسة باستثناء عمان كان هناك ثبات نسبي فيها .
- أما الإعانات والتحويلات الجارية فقد شهدت انخفاضاً في أغلب دول العينة بسبب تطبيق برامج الإصلاح باستثناء البحرين التي شهدت ثباتاً نسبياً فيها خلال مدة الدراسة .

### ٣-١ محددات النفقات التحويلية

#### أولاً. الاعتبارات التي تحكم النفقات التحويلية

تجدر الإشارة إلى أن النفقات التحويلية تحكمها مجموعة من الاعتبارات ، وقد يكون مصدر هذه الاعتبارات خارجياً وبالتالي يكون خارج سيطرة الدولة ، وقد يكون مصدر هذه الاعتبارات داخلياً يتعلق بالفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الدولة ، وتختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر في الدولة نفسها تماشياً مع الوضع الاقتصادي الذي تتعرض له تلك الدولة.

وسوف يتم تناول أساسين للنفقات التحويلية في البلدان العربية المختارة وهي :

**١. الأوضاع المالية للموازنات**

تعدّ الموازنة انعكاساً لدور الدول في النشاط الاقتصادي ، إذ أصبحت الموازنة تتأثر بالاقتصاد وتؤثر به من حيث كونها أداة مهمة في التحكم بعمليات الإنفاق أو في مصادر الإيرادات (إبراهيم والعجارمة ، ١٩٩٢ ، ٣١) ، ومن هذا المنطلق تركت سياسة الحكومة بسبب التعامل مع النفقات والإيرادات أثراً واضحاً في النفقات التحويلية وفي الوقت نفسه تركت أثراً في الوضع المالي للموازنة أيضاً .

واشتملت عينة الدراسة على بلدان نفطية وهي (عمان ، الكويت ، البحرين ، العراق) وبلدان غير نفطية وهي (الأردن ، اليمن ، مصر ، تونس ، والمغرب) ، وتتحكم الإيرادات النفطية في البلدان النفطية بالأوضاع المالية للموازنات ، أما البلدان غير النفطية فهناك عوامل أخرى تترك أثراً واضحاً في الوضع المالي للموازنة ، والجدول (٣) يبين وضع الموازنة مقارنة ، بحجم النفقات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

إذ يشير الجدول (٣) أن الوضع المالي للموازنة في الأردن والنفقات التحويلية لم يكن بينهما ارتباط قوي إذ تأثرت النفقات التحويلية غالباً بسياسة الحكومة في الاقتصاد .

وفي عُمان كذلك هو الحال لم يكن للنفقات التحويلية أي أثر في وضع الموازنة لارتباطها بالإيرادات النفطية ، إذا انخفضت النفقات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة وهذا الانخفاض يتماشى مع سياسة الحكومة في عدد من القطاعات الاقتصادية (الاسكوا ، ١٩٩٧ ،٨٦) . وفي اليمن نلاحظ أيضاً عدم وجود علاقة مباشرة بين دفع الموازنة والنفقات التحويلية ، إذ تأثرت النفقات التحويلية غالبا بسياسة الحكومة إذ انخفضت عند تطبيق برامج الإصلاح وارتفعت عندما أدركت الحكومة الآثار السلبية لهذه البرامج .

أما في البحرين فقد كان هناك استقرار في الوضع المالي للموازنة ، مما ترك أثر في النفقات التحويلية من خلال الثبات النسبي الذي نلاحظه في الجدول إذ انحصرت نسبة النفقات التحويلية بين (٥.١-٥.٩) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، أما في مصر وعلى الرغم من تحسن وضع الموازنة في بعض الفترات إلاّ أن الحكومة المصرية استمرت في تخفيض النفقات التحويلية بسبب تطبيقها لبرامج التخصيص التي تعمل على تخفيض دور الحكومة من خلال تقليص الدعم الذي تقدمه.

**الجدول (٣) : الأهمية النسبية للنفقات التحويلية والعجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية عينة الدراسة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)**

**نسبة مئوية (٪)**

| الدولة | ٨٠-٨٥ | | ٨٦-٩٠ | | ٩١-٩٥ | | ٩٦-٢٠٠٠ | | ٠١-٠٢ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العجز أو الفائض /GDP | النفقات التحويلية /GDP | العجز أو الفائض / GDP | النفقات التحويلية /GDP | العجز أو الفائض /GDP | النفقات التحويلية /GDP | العجز أو الفائض /GDP | النفقات التحويلية /GDP | العجز أو الفائض /GDP | النفقات التحويلية /GDP |
| الأردن | -١٧.١ | ١٢.٧ | -١٣.٦ | ١٢.٣ | -٣.٧ | ١٤.١ | -٥.٣ | ١٣.٢ | -٣,٣ | ٩ |
| عُمان | -٦.١ | ٣.٤ | -١٠.٧ | ٧.٢ | -٧.٩ | ٩.٥ | -٤.٩ | ٥.٦ | -١.٧ | ٤.٣ |
| اليمن | -١٩.٦ | ٣.٢ | -٩.٤ | ٢.٧ | -٨.٧ | ٦.٨ | +٤.٥ | ١٢.٧ | +٢.٥ | ١٠.٩ |
| البحرين | +٠.٥ | ٥.١ | -٤.٧ | ٥.٩ | -٤.٨ | ٥.٣ | -١.٦ | ٥.٧ | +٢.٥ | ٥,٥ |
| الكويت | +٢٠.٢ | ٩ | -١٢.٥ | ١٢.٨ | -٤٨.٢ | ٤٢.٤ | +٠.٣ | ١٢ | -٦.١ | ١٢.٨ |
| مصر | -٣.١ | ٢٥.٨ | -٢.٣ | ٢٠.٣ | +٠.٤ | ١٩.٨ | -٣.٩ | ٩,٩ | -٦.٤ | ٩.٦ |
| تونس | -٢.٦ | ١٧.٢ | -٤.١ | ٢١.٧ | -٢.٨ | ٢٠.٤ | -٢.٤ | ١٨.٥ | -٢,٢ | ١٨.١ |
| المغرب | -٩.١ | ١٠.٨ | -٤.٥ | ٩,٩ | -٢.٦ | ١١.٣ | -٣.٥ | ١٢.٣ | +٤.٥ | ١١.٢ |
| العراق | -٢٦.٩ | ١٩.١ | -٢٧ | ١٧.٧ | -٤٠.٩ | ٢٣.٣ | -٨.٤ | ٩.٥ | -٧ | ٧ |

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر الجدول (١) .

وفي تونس تركت النفقات التحويلية آثارها في وضع الموازنة ، إذ نلاحظ من خلال الجدول عند ارتفاع نسبة النفقات التحويلية من GDP يزداد عجز الموازنة والعكس صحيح.

أما في المغرب فنلاحظ أيضاً عدم ارتباط النفقات التحويلية بوضع الموازنة بصورة عامة، إذ تأثرت النفقات التحويلية في المغرب ببرامج الإصلاح وكذلك بمعالجة الآثار الناجمة عنه.

وفي العراق فنلاحظ أن الظروف التي مرّ بها تركت أثراً واضحاً في الموازنة الأمر الذي انعكس على النفقات التحويلية فنلاحظ ارتباط وضع الموازنة بالنفقات التحويلية ارتباطا مباشراً . وفي الكويت نلاحظ وجود ارتباط بين وضع الموازنة والنفقات التحويلية .

**الجدول (٤) : الأهمية النسبية للنفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق في البلدان عينة الدراسة للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٢)**

| البلد / متوسط السنوات | الأردن | عُمان | اليمن | الكويت | البحرين | مصر | تونس | المغرب | العراق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨٠–٨٥ | ٣٣.٥ | ٧.٦ | ٧.٦ | ١٩.٧ | ١٦.٧ | ٥٨.٧ | ٤٧.٧ | ٣٢ | ٢٣.٢ |
| ٨٦–٩٠ | ٣٣.٧ | ١٥.٨ | ٨.٧ | ٢٤.٦ | ١٦.٤ | ٦٢.٩ | ٥٩.٨ | ٣٤.٣ | ٢٨.٤ |
| ٩١–٩٥ | ٤٤.٥ | ٢١.٥ | ٢٥.٥ | ٤٣.٣ | ١٧.٥ | ٥٦.١ | ٦٢ | ٣٥.٧ | ٥٠.٣ |
| ٩٦–٢٠٠٠ | ٤٠.٥ | ١٤.٩ | ٤٠.٦ | ٢٧.٨ | ١٩.٩ | ٣٤.٧ | ٦٠.٣ | ٤١ | ٥٠.٣ |
| ٢٠٠١–٢٠٠٢ | ٢٧.٥ | ١٢ | ٣٢.٢ | ٢٦.٨ | ١٨.٤ | ٣٦.١ | ٦٨.٤ | ٤٨.٣ | ٣٥.٧ |

**المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر الجدول (١) .**

### ٢. العوامل الديمغرافية

في ظل تطورات القرن العشرين أصبحت الدول تواجه تحديات جديدة في الوقت نفسه الذي تواجه فيه تطورات ديمغرافية هائلة (الاسكوا ، ٢٠٠٣ ، ٧٥) فهجرة السكان من الريف إلى المدن والمراكز الصناعية أدت إلى زيادة النفقات المخصصة للتعليم والصحة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء ..... الخ بسبب أن حاجة سكان المدن أكبر من حاجة سكان الريف ، كما أن عملية التوسع في التعليم قد عزز الوعي الاجتماعي فأصبح المواطنون يطالبون الدولة بأداء وظائف لم تعرفها من قبل : مثل التامين ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها من الأسباب التي تحول دون ممارسة الفرد للعمل ، مما يترتب على الدولة زيادة النفقات العامة بخاصة التحويلية لتلبية هذه المتطلبات (الجنابي ، ١٩٩٠ ، ١٠٢) ، كذلك فأن التغيرات في معدل نمو السكان من شأنه ان يولد تغيرات في توزيع العمر ، فازدياد عدد الأطفال إلى مجموع السكان ينعكس في زيادة الإنفاق على التعليم ، وهكذا يوضع عبئ رئيس على تحويلات الحكومة ، كما أن الدولة ستتحمل أعباء مالية بعد أربعين أو خمسين سنة ستكون متعلقة بتقديم الدعم للمسنين (Musgrare & Musgrare, 1984, 148) ومنها الضمان الاجتماعي وضمان الدخل ، إذ تعمل الحكومة على تقديم معاشات تقاعدية والتي تتعلق بالسن ، أو قد تقوم بتقديم خدمات صحية أو تأمين طبي لكبار السن (الاسكوا ، ٢٠٠٣ب، ٧٥–٧٦) . وفي ضوء ما تقدم ولبيان أثر بعض العوامل الديمغرافية ومنها نسبة الحضر والريف وكذلك نسبة الإعالة على النفقات التحويلية وكما توضح الجداول ، (٥) ، (٦). في

الأردن نستنتج أن النفقات التحويلية فيها تأثرت غالبا بنسب سكان الحضر وسياسات الحكومة وانخفض تأثيرها بنسب الإعالة . وفي عمان نلاحظ تأثر النفقات التحويلية بارتفاع سكان الحضر للفترة (١٩٨٠–١٩٩٥) ، أما الفترة (١٩٩٦ –٢٠٠٢) تأثرت غالبا بسياسة الحكومة بالاقتصاد . وفي الكويت نلاحظ تأثر النفقات التحويلية بارتفاع سكان الحضر للفترة (١٩٨٠ –١٩٩٠) ، أما النفقات التحويلية في الفترة (١٩٩١–٢٠٠٢) ، تأثرت بالأوضاع السياسية وسياسة الحكومة في الاقتصاد على الأغلب .

أما في البحرين نلاحظ تأثرها بسكان الحضر أكبر من تأثيرها بنسبة الإعالة . وفي مصر نلاحظ أن النفقات التحويلية تأثرت بسياسة الحكومة في الاقتصاد .

أما في تونس نستنتج أن الإنفاق التحويلي فيها تأثر بسكان الحضر أكثر من التغير في نسبة الإعالة . وفي المغرب نستنتج ارتباط النفقات التحويلية بتزايد سكان الحضر . أما في العراق نلاحظ تأثر النفقات التحويلية بالظروف التي مر بها القطر.

**الجدول (٥) : نسبة سكان الحضر والريف إلى مجموع السكان في البلدان عينة الدراسة للمدة (١٩٨٠–٢٠٠٢) نسبة مئوية (٪)**

| البلد | السنوات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٢ |
| **الأردن** | | | | | | |
| نسبة الحضر | ٥٩.٩ | ٦٤.١ | ٦٨.٠ | ٧١.٤ | ٧٤.٢ | ٧٥.٤ |
| نسبة الريف | ٤٠.١ | ٣٥.٩ | ٣٢.٠ | ٢٨.٦ | ٢٥.٨ | ٢٤.٦ |
| **عُمان** | | | | | | |
| نسبة الحضر | ٣١.٥ | ٤٦.٥ | ٦٢.١ | ٧٥.٦ | ٨٤.٠ | ٨٦.٤ |
| نسبة الريف | ٦٩.٥ | ٥٣.٥ | ٢٧.٩ | ٢٤.٤ | ١٦.٠ | ١٣.٦ |
| **اليمن** | | | | | | |
| نسبة الحضر | ٢٠.٢ | ٢٤.٢ | ٢٨.٩ | ٣٣.٥ | ٣٨.٠ | ٤٠.١ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الريف | ٧٩.٨ | ٧٥.٨ | ٧١.١ | ٦٦.٥ | ٦٢.٠ | ٥٩.٩ |
| **الكويت** | | | | | | |
| نسبة الحضر | ٩٠.٢ | ٩٣.٨ | ٩٥.٨ | ٩٧.٠ | ٩٧.٦ | ٩٧.٨ |
| نسبة الريف | ٩.٨ | ٦.٢ | ٤.٢ | ٣.٠ | ٢.٤ | ٢,٢ |
| **البحرين** | | | | | | |
| نسبة الحضر | ٨٠.٥ | ٨٤.٢ | ٨٧.٦ | ٩٠.٣ | ٩٢.٢ | ٩٢.٩ |
| نسبة الريف | ١٩.٥ | ١٥.٨ | ١٢.٤ | ٩.٧ | ٧.٨ | ٧.١ |
| **مصر** | | | | | | |
| نسبة الحضر | ٤٣.٨ | ٤٣.٩ | ٤٣.٩ | ٤٤.٦ | ٤٥,٩ | ٤٦.٩ |
| نسبة الريف | ٥٦.٢ | ٥٦.١ | ٥٦.١ | ٥٥.٤ | ٥٤.١ | ٥٣.١ |
| **تونس** | | | | | | |
| نسبة الحضر | ٥١.٥ | ٥٣.٨ | ٥٧.٩ | ٦١.٩ | ٦٥.٥ | ٦٧.١ |
| نسبة الريف | ٤٨.٥ | ٤٦.٢ | ٤٢.١ | ٣٨.١ | ٣٤.٥ | ٣٢.٩ |
| **المغرب** | | | | | | |
| نسبة الحضر | ٤١.١ | ٤٤.٦ | ٤٨.٢ | ٥١.٨ | ٥٥.٣ | ٥٧.٠ |
| نسبة الريف | ٥٨.٩ | ٥٥.٤ | ٥١.٨ | ٤٨.٢ | ٤٤.٧ | ٤٣.٠ |
| **العراق** | | | | | | |
| نسبة الحضر | ٦٥.٥ | ٦٨.٨ | ٧١.٨ | ٧٤.٥ | ٧٦.٨ | ٧٧.٨ |
| نسبة الريف | ٣٤.٥ | ٣١.٢ | ٢٨.٢ | ٢٥.٥ | ٢٣.٢ | ٢٢.٢ |

**الجدول (٦) : نسبة الإعالة في البلدان عينة الدراسة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢) نسبة مئوية (٪)**

| البلد | السنوات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٢ |
| **الأردن** | | | | | | |
| ١٤- | ٥٠.٦ | ٤٧.٠ | ٤٤.٧ | ٤١.٤ | ٣٨.٩ | ٣٦.٦ |
| **٦٠ فاكثر** | ٤.١ | ٥.٢ | ٤,٤ | ٤.٢ | ٤.٦ | ٥.١ |
| **المجموع** | ٥٤.٧ | ٥٢.٢ | ٤٩.٩ | ٤٥.٦ | ٤٣.٥ | ٤١.٧ |
| **عُمان** | | | | | | |
| ١٤- | ٤٤.٥ | ٤٥.٢ | ٤٥.١ | ٤٠.٧ | ٣٧.٦ | ٣٧.٣ |
| **٦٠ فاكثر** | ٤,٤ | ٣.٢ | ٤.٣ | ٣.٠ | ٣,٣ | ٣.٨ |
| **المجموع** | ٤٨.٩ | ٤٨.٤ | ٤٩.٤ | ٤٣.٧ | ٤٠.٩ | ٤١.٠ |
| **اليمن** | | | | | | |
| ١٤- | ٥٠.٢ | ٥٠.٧ | ٤٩.٦ | ٤٩.٨ | ٤٩.١ | ٤٨.١ |
| **٦٠ فاكثر** | ٤.٣ | ٣.٢ | ٤.٣ | ٣.٠ | ٣,٣ | ٣.٨ |
| **المجموع** | ٥٤.٥ | ٥٣.٩ | ٥٣.٩ | ٥٢.٨ | ٥٢.٤ | ٥١.٩ |
| **الكويت** | | | | | | |
| ١٤- | ٤٠.٣ | ٣٧.١ | ٣٦.٦ | ٢٩.٣ | ٢٦.٦ | ٢٥,٣ |
| **٦٠ فاكثر** | ٢.٤ | ٢.١ | ٢.١ | ٢,٢ | ٢.٥ | ٣.٢ |
| **المجموع** | ٤٢.٧ | ٣٩.٢ | ٣٨.٧ | ٣١.٥ | ٢٩.١ | ٢٨.٥ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **البحرين** | | | | | | |
| **١٤-** | ٣٤.٦ | ٣١.٦ | ٣٥.٦ | ٣٠.٩ | ٢٩.٧ | ٢٨.٣ |
| **٦٠ فاكثر** | ٣.٥ | ٣.٨ | ٤.٢ | ٣.٨ | ٣.٩ | ٤.٢ |
| **المجموع** | ٣٨.١ | ٣٥.٤ | ٣٩.٨ | ٣٤.٧ | ٣٣.٦ | ٣٢.٥ |
| **مصر** | | | | | | |
| **١٤-** | ٣٩.٥ | ٤٢.٠ | ٣٩.٣ | ٣٩.٢ | ٣٦.٣ | ٣٣.٩ |
| **٦٠ فاكثر** | ٦.٢ | ٦.٠ | ٦.٢ | ٦.٥ | ٦.٨ | ٧.٠ |
| **المجموع** | ٤٥.٧ | ٤٨.٠ | ٤٥.٥ | ٤٥.٧ | ٤٣.١ | ٤٠.٩ |
| **تونس** | | | | | | |
| **١٤-** | ٤١.٧ | ٤٠.١ | ٣٧.٦ | ٣٤.٥ | ٣٠.٣ | ٢٦.١ |
| **٦٠ فاكثر** | ٥.٩ | ٦.٣ | ٦.٣ | ٧.٨ | ٨.٤ | ٨.٥ |
| **المجموع** | ٤٧.٦ | ٤٦,٤ | ٤٣.٩ | ٤٢.٣ | ٣٨.٧ | ٣٤.٦ |

| البلد | السنوات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٢ |
| **المغرب** | | | | | | |
| **١٤-** | ٤٣.٢ | ٤١.٨ | ٣٩.١ | ٣٦.٣ | ٣٢.٩ | ٣٠.٤ |
| **٦٠ فاكثر** | ٦.٢ | ٥.٦ | ٦.١ | ٦.١ | ٦.٥ | ٦,٦ |
| **المجموع** | ٤٩.٤ | ٤٧.٤ | ٤٥.٢ | ٤٢.٤ | ٣٩.٤ | ٣٧.٠ |
| **العراق** | | | | | | |
| **١٤-** | ٤٦.٠ | ٤٥.٣ | ٤٤.٢ | ٤٣.٤ | ٤٢.١ | ٤٠.٣ |
| **٦٠ فاكثر** | ٤.٣ | ٤.٢ | ٤.٥ | ٤.٢ | ٤.٥ | ٤.٧ |
| **المجموع** | ٤٩.٣ | ٤٩.٥ | ٤٨.٧ | ٤٧.٦ | ٤٦,٦ | ٤٥.٠ |

**المصدر :**


- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩٣ ، مجموعة الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية في منطقة الأسكوا ، العدد ٣ ، الأمم المتحدة ، نيويورك .**
- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠٣ ، وثيقة بعنوان السياسات الإسكانية والسمات الديمغرافية للسكان في الوطن العربي .**
- UN, 1998, World Population Prospects the 1996, Revision, New York.

**ثانياً. الاتجاه العام للنفقات التحويلية (برامج الدعم)**

أولت الأدبيات الاقتصادية والمالية اهتماماً خاصاً في تقدير ظاهرة النمو المطرد في الإنفاق العام وهذا النمو كان ظاهرة عامة شملت كافة دول العالم ، مما اقتضى وجود نظرية تشرحها بعيداً عن الخصوصيات التي تميز كل دولة على حدة.

وهناك محاولتان قامتا لتوفير بعض الأطر العامة حول المساهمة النسبية التي يقدمها القطاع العام للاقتصاد ، وهاتان المحاولتان هما :

قانون (فاكنر) والأثر الإزاحي الذي طوره كل من (بيكوك و وايزمان) ، وقانون (فاكنر) يرجع إلى الاقتصادي أدولف فاكنر ، ويشير إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم الإنفاق (الفارس ، ٢٠٠١ ، ٣٠) (Mithani ,1998,226) ، أما على وفق نظرية الأثر الإزاحي التي قدمها (بيكوك و وايزمان) فإن الإنفاق الحكومي ينمو بمعدلات غير متزنة وهذا الارتفاع يتزامن مع فترات الحروب والإعداد لها ، أو فترات الاضطرابات الاجتماعية (بخيت ،١٩٩٨ ، ١٥) .

وفي ظل الفلسفة الحديثة أصبح من مهام الدول القيام بخدمات اجتماعية جديدة مثل الإعانات الاجتماعية والرواتب التقاعدية ، كما بدأت تتوسع في الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها، فتوسعت في خدمات التعليم والصحة والتوفير الاجتماعي (العامري ، ٢٠٠١ ، ١٧)، فضلاً عن دعم وتوزيع إنتاجها من خلال إعطاء المنتجين الإعانات المطلوبة للمحافظة على مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد ، وكذلك دعم المستهلكين للمحافظة على قدرتهم الشرائية ورفاهيتهم الاقتصادية بتقديم خدمات وسلع عينة لذوي الدخول المحدودة ولمواجهة البطالة (شعاع ، ١٩٩٧ ، ٦٧-٩٨) والزيادة في نفقات الدولة على الخدمات السابقة زاد بشكل كبير جداً خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتي أحدثت تحولاً في مجال الخدمات المقدمة وحجمها وبالتالي أحدثت طفرة في الدراسات التي تهدف إلى تحليل تلك التطورات وتفسير نتائجها (الاسكوا ، ٢٠٠٤ ، ١) .

وفي المقابل أظهرت الدعوة نحو التحول إلى القطاع الخاص وهو جزء مهم من السياسة المالية الحديثة ، أظهرت ضرورة تقليص دور الدولة الاقتصادي ، ومن ثم تقليص الإنفاق الحكومي ، خاصة في الجوانب الاجتماعية بحجة أن تدخل الدولة لم يسهم في حل مشاكلها (بخيت ، ١٩٩٨ ، ١٩) وهذا يعني بالنتيجة تخفيض النفقات التحويلية .

ويمكن الاعتراف بأن النفقات التحويلية تزداد بصفة دورية عبر الزمن ويمكن أن تنخفض نتيجة تطبيق الدولة برامج التخصيص ولإثبات هذه الفرضية تم توصيف معادلة انحدار بسيط تشتمل على متغيرين ، المعتمد ويمثل برامج الدعم ، والمتغير المستقل ويمثل الزمن كمتغير ثابت إلى تطور نفقات الدولة باتجاه الدعم .

ومن خلال استخدام جميع الصيغ الخطية واللوغاريتمية والشبه لوغاريتمية اتضح عند نتائج تقدير المعادلة أن الدالة شبه اللوغاريتمية (بالنسبة للمتغير المعتمد) تمثل أفضل التقديرات التي يمكن أن تدعم فرضية البحث الأولى .

وكان شكل المعادلة بالصيغة الآتية :

$$\text{Log } Y = b_o + b_1 X_1 \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ أن :

$Y$ : تمثل برامج الدعم بالصيغة اللوغاريتمية.

$b_o$: ثابت المعادلة.

$b_1$ : معامل الزمن.

$X_1$: تمثل الزمن (مدة الدراسة ١٩٨٠-٢٠٠٢).

ونفترض أن تكون إشارة المعادلة موجبة ومعنوية وعلية يمكن الافتراض أن إشارة المعلمة تكون على الدوام موجبة ومعنوية مع التركيز على قيمة المعلمة التي تمثل (الميل) أي مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه التغير في المتغير المستقل على التغير في المتغير المعتمد . ففي العراق بلغت قيمة المعلمة (٠.٢٣) ويعزى ارتفاع المعلمة إلى تزايد النفقات التحويلية نتيجة الظروف التي مرّ بها العراق . أما في اليمن بلغت قيمة المعلمة (٠.٣٣) وسبب الارتفاع في قيمة المعلمة هو تزايد النفقات التحويلية لتلافي الاضطرابات الاجتماعية التي ولدتها برامج الإصلاح . وفي الأردن بلغت قيمة المعلمة (٠.٠٦) ويعزى هذا الانخفاض إلى تطبيق برامج الإصلاح . وفي البحرين بلغت قيمة المعلمة (٠.٠٣) وكان هناك تزايد طبيعي في برامج الدعم في البحرين . أما في الكويت كانت قيمة المعلمة تشير إلى (٠.٠٨) ويعزى انخفاض هذه القيمة إلى تطبيق برامج الإصلاح في الكويت . وفي عمان كانت النتائج تشير إلى تطبيق برامج الإصلاح في عمان . أما في مصر كانت المعلمة (٠.٠٦) وكان سبب الانخفاض تطبيق برامج الإصلاح أيضاً . وفي تونس كانت قيمة المعلمة تساوي (٠.١٠) ويعزى هذا الانخفاض إلى تطبيق برامج الإصلاح . أما في المغرب فكانت قيمة المعلمة تساوي (٠.٩٦) ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة

الدعم الحكومي بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي ولدتها برامج الإصلاح . وهذا ينطبق مع فرضية البحث الأولى.

**الجدول (٧) : نتائج تقدير معادلة الاتجاه العام للنفقات التحويلية (برامج الدعم)**

| الدولة | المتغير المستقل (الزمن) / المتغير المعتمد | الثابت Constant | $X_1$ | $R^2$٪ | F |
|---|---|---|---|---|---|
| العراق | $Y_1$ النفقات التحويلية | -٦١٩ | ٠.٣٢ | ٨٤.٢ | ١١٢.٠٨ |
| | T | -١٠.٤٢ | ١٠.٥٩ | | |
| الأردن | $Y_1$ برامج الدعم | -١١٢ | ٠.٠٦ | ٧٠.٠ | ٤٨.٩٥ |
| | T | -٦.٦٧ | ٧.٠ | | |
| اليمن | $Y_1$ برامج الدعم | -٦٤٧ | ٠.٣٣ | ٩٣.٧ | ٣١٣.٥٥ |
| | T | -١٧.٤٧ | ١٧.٧١ | | |
| البحرين | $Y_1$ برامج الدعم | -٥٨.٤ | ٠.٠٣ | ٥٦.٦ | ٢٧.٣٧ |
| | T | -٤.٨٦ | ٥.٢٣ | | |
| الكويت | $Y_1$ برامج الدعم ** | -١٥٣ | ٠.٠٨ | ٥٣.٣ | ٢٣.٤٧ |
| | T | -٤.٦٩ | ٤.٩٠ | | |
| عُمان | $Y_1$ برامج الدعم | -١٦٢ | ٠.٠٨ | ٦٤.٣ | ٣٧.٨٢ |
| | T | -٥.٩٦ | ٦.١٦ | | |
| مصر | $Y_1$ برامج الدعم | -٩٩.٧ | ٠.٠٦ | ٦٣.٦ | ٣٥.٠٢ |
| | T | -٥.٤٢ | ٥.٩٢ | | |
| تونس | $Y_1$ برامج الدعم | -١٨١ | ٠.١٠ | ٩٤.٩ | ٣٩٠.١ |
| | T | -١٨.٩٦ | ١٩.٧٥ | | |
| المغرب | $Y_1$ برامج الدعم | -١٨٢ | ٠.٩٦ | ٧٢.٩ | ٥٣.٧٥ |
| | T | -٦.٧٩ | ٧.٣٣ | | |

(*) تم احتساب جميع النفقات التحويلية في العراق لعدم تضمنها لمدفوعات الفائدة .

(**) شملت برامج الدعم في الكويت إعانات الأسر وتحويلات جارية محلية .

الجدول من إعداد الباحثين في ضوء مستخرجات الحاسب الإلكتروني $P< 0.05$

ومن نتائج تقدير المعادلة (١) اتضح أن هناك تزايداً في برامج الدعم في البلدان عينة الدراسة خلال مدة الدراسة .

**ثالثاً. دور مدفوعات الفائدة في النفقات التحويلية**

إن أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات التحويلية هي زيادة مدفوعات الفائدة على القروض، إن زيادة حجم العجز يكون سببا أساسياً في تزايد حجم المديونية وبالتالي يؤدي إلى تعاظم أعباء خدمتها (البستاني ، ١٩٩٦ ، ٢٥) وهو ما يزيد من حجم النفقات التحويلية.

ويمكن تقسيم عينة الدراسة إلى بلدان نفطية وغير نفطية ، فالإيرادات النفطية تغطي جزءاً كبيراً من نفقات الدول النفطية ، وهو ما يخفض من حجم عجز الموازنة فيها الأمر الذي انعكس على انخفاض مستويات مديونيتها ومن ثم مدفوعات الفائدة عليها.

والعكس بالنسبة للبلدان غير النفطي إذ نلاحظ أنها تتميز بارتفاع مديونيتها، نتيجة ارتفاع حجم العجز فيها ، مما يترتب عليه ارتفاع في مدفوعات الفائدة وهذا ما يزيد من نفقاتها التحويلية .

وبهدف إثبات فرضية البحث الثانية تم الاستعانة بنموذج انحدار بسيط ، يعبر المتغير المعتمد عن (النفقات التحويلية) في حين يعبر المتغير المستقل عن (مدفوعات الفائدة).

وبالاعتماد على الصيغ اللوغاريتمية لكلا الطرفين والتي تعطي أفضل التقديرات من بين الصيغ الأخرى في الدول عينة الدراسة[١] ، وكما يأتي :

$$\text{Log } y = b_o + b_1 \text{ (Log) } X_1$$

إذ أن :

$y$ : تمثل النفقات التحويلية بالصيغة اللوغاريتمية خلال مدة الدراسة .

$b_1$: معامل مدفوعات الفائدة .

$b_0$: ثابت المعادلة .

$X_1$: معامل مدفوعات الفائدة بالصيغة اللوغاريتمية خلال مدة الدراسة.

(١) تمّ استثناء العراق والكويت من الاختبار لعدم توافر مدفوعات الفائدة ضمن النفقات التحويلية .

**الجدول (٨) : نتائج تقدير معادلة انحدار النفقات التحويلية بالنسبة لمدفوعات الفائدة**

| الدولة | المتغير المستقل (مدفوعات الفائدة) المتغير المعتمد | الثابت Constant | $X_1$ | $R^2$٪ | F |
|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | $Y_1$ النفقات التحويلية | ٣.٤٤ | ٠.٥٤ | ٨٣.٩ | ١٠٩.٣ |
| | T | ١٤.٠٦ | ١٠.٤٦ | | |
| عُمان | $Y_1$ النفقات التحويلية | ١.٦٣ | ٠.٠٩ | ٨٢.٢ | ٩٦.٨ |
| | T | ٤.١٧ | ٩.٨٤ | | |
| اليمن | $Y_1$ النفقات التحويلية | ٢.٨٠ | ٠.٨٤ | ٩٥.٢ | ٤١٤.٦ |
| | T | ٨.٧١ | ٢٠.٣٦ | | |
| البحرين | $Y_1$ النفقات التحويلية | ٣.٩٧ | ٠.٢٦ | ٦٣.٣ | ٣٦.٣ |
| | T | ٣٥.٤٤ | ٦.٠٢ | | |
| مصر | $Y_1$ النفقات التحويلية | ٥.٢٨ | ٠.٥٢ | ٩٤.٩ | ٣٧٤.٥ |
| | T | ٢٢.٤٨ | ١٩.٣٥ | | |
| تونس | $Y_1$ النفقات التحويلية | ٣.١٢ | ٠.٧٨ | ٩٥.٢ | ٢٧٥١.٤ |
| | T | ٣٥.٣٠ | ٥٢.٤٥ | | |
| المغرب | $Y_1$ النفقات التحويلية | ٢.٦٣ | ٠.٨١ | ٩٣.٤ | ٢٨٣.١ |
| | T | ٦.٦٠ | ١٦.٨٣ | | |

الجدول من إعداد الباحثين في ضوء مستخرجات الحاسب الإلكتروني $P< 0.05$

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل نتائج التقدير لقيم المعلمات سيكون على أساس أن المعلمة تعبر عن مرونة (استجابة) وليس ميل (تأثير) .

ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المرونة لجميع الدول هي منخفضة لأنها أقل من الواحد الصحيح . وعند التدقيق في قيمة المرونة نلاحظ أن هناك استجابة ضئيلة للنفقات التحويلية بالنسبة لمدفوعات الفائدة في البلدان النفطية مقارنةً بالبلدان غير النفطية .

ففي الأردن واليمن ومصر وتونس والمغرب نلاحظ أن قيم المرونة تقترب من الواحد الصحيح . أما في البلدان النفطية نلاحظ أن هناك مرونة منخفضة جداً .

مما سبق نستنتج أن هناك استجابة للنفقات التحويلية بالنسبة لمدفوعات الفائدة في البلدان غير النفطية أكبر منها نوعاً ما في البلدان النفطية ، وهذا ينطبق مع فرضية البحث .

## الاستنتاجات والمقترحات

### أولاً. الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات مستمدة من واقع الدراسة النظرية ومعطيات الجانب العملي ، وكان من أبرزها :

١. إن النفقات التحويلية ذات أهمية كبيرة لأية دولة سواء كانت نامية أو متقدمة لأنها تعدّ الأداة الأكثر فاعلية للدولة في رفع الفقر عن الفقراء الذين يوجد منهم في أي زمان ومكان، وبمعلومية أن تقديم الدولة لهذا النوع من النفقات يكون إما مجاناً أو بأسعار مخفضة .

٢. يفضل مستلمي النفقات التحويلية الإعانات النقدية على الإعانات العينية كونهم أعلم باحتياجاتهم التي تشبع رغباتهم ، ولكن ليس على الدوام ، إذ يقترن ارتباطها حسب طبيعة كل اقتصاد وخصوصيته على حدة .

٣. يكون الباعث الأساس للإعانات التي تقدمها الدولة إلى المواطنين اجتماعياً في الأغلب ، فضلاً عن الباعث الاقتصادي والمالي ، في الوقت الذي يكون هدف الإعانات الدولية سياسياً على الرغم مما تحمله من مظاهر اقتصادية أو طابع إنساني .

٤. تتجه النفقات التحويلية (برامج الدعم) إلى الزيادة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، وتعدّ أحد الأسباب المؤدية لزيادة النفقات العامة . كما تزداد بصورة أكبر في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية ، إذ تستخدم الدولة هذه النفقات أداة لتخفيف حدة الأوضاع المتردية الناجمة عن تلك الظروف ، كما في حالة العراق والكويت .

٥. يؤدي تطبيق برامج التخصيص إلى تخفيض مستوى الدعم الحكومي كشرط أولي لتحجيم دور الدولة ودرجة تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي التي انطبقت على دول العينة جميعها التي حاولت تطبيق برامج التخصيص ، ولقد برزت انعكاسات وتداعيات هذا الأسلوب من الإصلاح على شكل اضطرابات اجتماعية ناجمة عن تطبيق هذه البرامج ، كما في حالة المغرب وتونس واليمن . ويستثنى من ذلك حالات نادرة أن ينتج عن تطبيق هذه البرامج زيادة في مستوى الدعم الحكومي ، كما هو الحال بالنسبة للكويت في الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) إذ سعت حكومة الكويت إلى رفع مستوى التحويلات الحكومية المقدمة إلى المؤسسات الخاصة لمساعدتها على التخصيص .

٦. أثبتت النتائج التجريبية طردية العلاقة بين الزمن وبرامج الدعم التي تقدمها الحكومة بحكم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي واكبت تطور الدولة ، وهذا الاستنتاج يعدّ

بديهية لدى كتّاب المالية ، لكن الشيء الذي سعت الدراسة إلى تحقيقه هو أن هذا الجانب من الإنفاق غير الحقيقي يتطور في أوقات الأزمات والحروب وبالتالي يقتصر اهتمام الدولة بالنفقات الحقيقية الضرورية ، فضلاً عن انخفاض مستويات النفقات التحويلية عند تطبيق برامج التخصيص .

٧. أظهرت النتائج طردية العلاقة القوية بين الزيادة في مدفوعات الفائدة والزيادة في إجمالي النفقات التحويلية في البلدان غير النفطية لارتفاع مديونية هذه الدول ، وبالاستدلال بقيمة المعلمات ومعنويتها وإشارتها ، والعكس بالنسبة للبلدان النفطية إذ لا تشكل مدفوعات الفائدة أهمية كبيرة بالنسبة لإجمالي النفقات التحويلية ، لوجود فوائض مالية قادرة على تغطية التزامات الدولة سواء في الداخل أو الخارج .

## ثانياً. المقترحات

يمكن تلخيص مقترحات الدراسة بما يأتي :

١. محاولة تشجيع حكومات البلدان العربية إلى تنوع أشكال الدعم الذي تقدمه إلى فئات المجتمع العربي، ولعل تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال خير مثال يمكن الاقتداء به.

٢. إن الدول التي طبقت برامج التخصيص عليها أن لا تستمر بتخفيض بند الدعم في موازنتها ، أو الإبقاء على هذا البند بالمستوى نفسه بالنسبة للدول التي تنوي تطبيق برامج التخصيص ، لأن ذلك يؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية ناجمة عن تطبيق مثل هذه البرامج .

٣. ضرورة أن تولي هذه البلدان اهتماماً بالغاً بالإعانات الحكومية عندما تمر بأزمات اقتصادية ، أو حروب لأن هذا يؤدي إلى تجنيب الدولة مشاكل عديدة قد تفاقم مشاكلها الآنية عن تلك الظروف .

٤. الأخذ بنظر الاعتبار عند تحديد مبالغ الدعم في البلدان العربية متغيرات معينة واقعية ومعبرة عن حاجة الأفراد في تلك الدول ، ومنها التطورات السكانية ، نسبة الفقراء إلى السكان ، معدلات التضخم ، ... ، الخ .

٥. ضرورة توافر بيانات مفصلة عن الدعم الذي تقدمه الدولة في المجالات المختلفة ، وكل ما يتعلق به من سياسات اقتصادية تحكمه ، من أجل حث الباحثين على تناول هذا الجانب من الإنفاق العام الذي لا زال يكتنفه الكثير من الغموض لارتباطه الوثيق بسياسة الدولة ونهجها السياسي التي غالباً ما تحاول الحكومات العربية حجبها بشكلٍ صريح ، وهذا ما يفسر ندرة البيانات وانحسار الدراسات المالية في هذا الجانب .

## المصادر

### أولاً. العربية

#### آ. التقارير والوثائق والنشرات الرسمية


١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٠) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القاهرة .

٢. البنك المركزي الأردني ، ١٩٩٩ ، التقرير السنوي الخامس والثلاثون لعام (١٩٩٨) .

٣. البنك المركزي العماني ، ٢٠٠٢ ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ على الموقع : http://www.cbo.oman.org .

٤. اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠٣ أ ، وثيقة بعنوان الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسة الاجتماعية ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، ١٩٩٧ ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الاسكوا (١٩٩٥) ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

٦. جريس حبش ، ٢٠٠٣ ، وثيقة بعنوان السياسة الإسكانية والتحضر : ملامح قطرية – المملكة الأردنية الهاشمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك .


#### ب. الندوات والمؤتمرات


١. عماد عبد اللطيف سالم ، ٢٠٠٢ ، إدارة الغنى والفقر في البلدان العربية بين عمومية التحول في دور الدول وخصوصية التغيير في التشكيل الاجتماعي ، لبحوث ومناقشات الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية تحت عنوان – الفقر والغنى في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد .

٢. مصطفى محمود العبدالله ، ١٩٩٩ ، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة – الجزائر تحت عنوان / الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .

٣. نجيب حجوي ، ٢٠٠١ ، سياسة التخصيص في المغرب ، حلقة عمل لصندوق النقد العربي حول تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية المنعقدة للفترة ٢٢-٢٣ كانون الأول (٢٠٠١) ، صندوق النقد العربي – معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، الإمارات .

**جـ. الدوريات**

١. أحمد حمدي لطيف ، ١٩٩٤ ، التأمين الاجتماعي : تطويرها وأهمية استثمار أموالها ، مجلة الإداري ، العدد (٥٩) ، معهد الإدارة العامة ، مسقط ، سلطنة عمان .

٢. خليفة علي ضو وحسين مرهج العماش ، ١٩٩٦ ، شبكات الحماية الاجتماعية– الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر ، حلقة عمل الصندوق النقد العربي تحت العنوان: الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية ، أبو ظبي ، الإمارات .

٣. فارس بن جرادي وعدي قصيور ، ١٩٩٦ ، شبكت الحماية الاجتماعية – تجارب بعض الدول العربية ، حلقة عمل لصندوق النقد العربي تحت عنوان : الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية ، أبو ظبي ، الإمارات .

٤. ماريو بليعر وابزابيل جويريرو ، ١٩٨٨ ، سياسات التثبيت وتوزيع الدخل في الفلبين تأثير التكييف خلال فترة (١٩٨٠–١٩٨٦) مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٢٥ ، العدد ٤، صندوق النقد الدولي .

٥. مجذاب بدر العناد وسمير شلال فرحان ، ١٩٩٠ ، تقويم الأسعار والسياسة العربية الزراعية في العراق للمدة من (١٩٣٩–١٩٨٩) مع التركيز على الفواكه والخضراوات ، مجلة النفط والتنمية ، العدد ٤ ، دار الثورة للصحافة والنشر ، العراق .

**د. الرسائل الجامعية**

١. عبد الكريم أحمد محمد شجاع ، ١٩٩٧ ، كفاءة الإنفاق العام مع التطبيق على قطاع التعليم في اليمن ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

٢. عصام عبد الخضر سعود العامري ، ٢٠٠١ ، الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وآثاره على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة (١٩٧٠–١٩٩٥) ، رسائل ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

٣. علي إبراهيم بخيت ، ١٩٩٨ ، السياسة الإنفاقية وآثارها على التضخم في الاقتصاد السوداني للمدة (١٩٧٠–١٩٩٢) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

**هـ. الكتب**


١. إبـراهيم الدعمـة ، ٢٠٠٢ ، التنميـة البشـرية والنمـو الاقتصـادي ، دار الفكـر للطباعـة والنشر، عمان ، الأردن .

٢. إبراهيم علي إبراهيم ومنصور العجارمة ، (١٩٩٢) ، مبادىء الماليـة العامـة ، دار صنعاء للطباعة والنشر ، عمان الأردن .

٣. أسـامة عبـد الـرحمن وحربـي محمـد موسـى عريقـات ، ١٩٩٩ ، مفـاهيم أساسـية في علـم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

٤. خالـد شـحادة الخطيـب وأحمـد زهـير شـامية ، ٢٠٠٣ ، أسـس الماليـة العامـة ، دار وائـل للنشر، عمان الأردن .

٥. طـاهر الجنـابي ، ١٩٩٠ ، دراسـات في الماليـة العامـة ، الجامعـة المستنصـرية ، بغـداد ، العراق .

٦. طـاهر الجنـابي ، ١٩٩٩ ، علـم الماليـة العامـة والتشـريع المـالي ، دار الكتـب للطباعـة والنشر، الموصل .

٧. عـادل فلـيح العلـي ، ١٩٨١ ، التأمينـات الاجتماعيـة : دراسـة في جوانبهـا الماليـة والاقتصادية وتطبيقاتها في العراق ، جامعة الموصل ، الموصل .

٨. عادل فليح العلي وطلال كداوي ، ١٩٨٩ ، اقتصاديات الماليـة العامـة المقدمـة في الماليـة العامة والنفقات العامة ، الكتاب الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل .

٩. عبـد الـرزاق الفـارس ، ٢٠٠١آ ، الحكومـة والفقـراء والإنفـاق العـام دراسـة لظـاهرة عجـز الموازنـة وأثرهـا الاقتصـادي والاجتمـاعي في البلـدان العربيـة ، مركـز دراسـات الوحـدة العربية ، بيروت ، لبنان .

١٠. عبـد الـرزاق الفـارس ، ٢٠٠١ب ، الفقـر وتوزيـع الـدخل في الـوطن العربـي ، مركـز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت لبنان .

١١. عبـد المـنعم فـوزي ، ١٩٧٢ ، الماليـة العامـة والسياسـة الماليـة ، دار النهضـة العربيـة ، بيروت ، لبنان .

١٢. هشام صفوت العمري ، ١٩٨٦ ، المالية العامة والسياسية المالية ، جامعة بغداد .

## ثانياً. الأجنبية

**A. Official Publication**

1. IMF, (1987, 1993, 1998, 2003) Government Finance Statistics Year Book, New York.
2. UN, 1998, World Population Prospects The (1996) Revision, New York.
3. UN, World Urbanization prospects the (1996) Revision, New York.
4. World Bank, 1990, World Development Report, New York.

**B. Articles**

1. Dennis J. Shower, 1994, Converting Unemployment Benefits In to employment Subsidies, The American Economic Review, Vol. 84, No. 2.
2. Gerd Schwartz and Neredict Clements, 1999, Government Subsidies, Journal of Economics, Vol. 13, Issue 2. IMF, on Web Sites: http://www. Blackwell-seenergy. com/servlet/useragent.
3. Robert R. Schceider, 1985, Food Subsides: A Multiple price model, Staff Papers, Vol. 32, No. 1, IMF.

**C. Book**

1. Ansel M. Sharp and Kent W. Olson, 1978, Public Finance, West Publishing Company, New York.
2. Arthur O' Sulliram and Steven M. Shefferin, 1998, Macroeconomics Principles and Tools, Prentice-Hall, Inc, USA.
3. B. M. Mithani, 1998, Modern Public Finance Theory and Practice, Himalaya House , New Delhi
4. Bradley R. Schiller, 2003, The Microeconomics Today, 7th ed., The McGraw-Hill, New York.
5. Campell R. McConnell and Stanley L. Brue, 1996, Microeconomics Principles Problems and Policies, 30th ed., McGraw-Hill, New York.
6. David begg and et. al. 2000, Economic, McGraw-Hill, New York, USA
7. David N. Hyman, 1997, Economic, 4th ed., McGraw-Hill, New York.
8. N. Gregory Mah Kiw, 2004, Principles of Economics, 3rd ed., Thomason South-Westerh, USA.
9. Richard A. Musgrave and Peggy B. Musgrave, 1984, Public Finance in Theory and Practice, 4th ed., McGraw-Hill, New York.
10. William J. Banmol and Alan S. Blinder, 1979, Economics Principles and Policy, Hacourt Brace Jovanovich, New York, WA.